كلية الحقوق

فلسفة نظام المحلفين ودوره

في إرساء العدالة الجنائية

الباحث

اسامة ابراهيم السيد على

باحث دكتوراه

anosam67@yahoo.com

Abstract

The jury system is one of the forms of citizen s' contribution to the administration of justice, and it is a very ancient subject in various legislations. It guarantees the representation of citizens in forming the indictment or trial, or both, in their capacity as citizens and not specialists. This guarantees the application of the basic principle of democracy represented in the free participation of the people in the organs of power and governance( ) .

After the litigation function in the past in Britain was confined to the hand of a group of nobles, chosen by the judge presiding over the court or by the knowledge of the parties to the dispute themselves, it was gradually limited to a small group among them.

The division of labor between these members and the judges emanated from the nature of the old law itself, as it was a customary law, and the people were the repository or memorizer of this law. With the specialization of a group of members of society in the judicial function, this group began to master the law, but it needed certain means to show the reality of the dispute that is presented. Hence, the jurors appeared to give their information to the oath on the issues in dispute, then their capacity began to develop from witnesses to judges of the facts and began to grow and flourish to become the focus of the litigation system in the English common law and this system was entrenched in the conscience of the English people as a pillar of freedom and a guarantee of the rights of individuals in the face of professional judges who were appointed by the Crown

In this way, the system was transferred to many legislations in the United States of America and on the European continent, and the jury system is one of the topics that sparked great controversy among scholars of jurisprudence and the judiciary.

المقدمة

نظام المحلفين أحد صور إسهام المواطنين في إقامة العدالة وهو موضوعاً بالغ القدم لدى مختلف التشريعات انه يكفل تمثيل المواطنين في تشكيل هيئة الاتهام أو المحاكمة أو كليهما بصفتهم مواطنين وليسوا متخصصين، كما يطلق على هذا النظام بأنه نظام قضائي يجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها وهو بعد ذلك يكفل تطبيق المبدأ الأساسي من مبادئ الديمقراطية المتمثل في حرية اشتراك أفراد الشعب في أجهزة السلطة والحكم. ([1])

بعد أن كانت وظيفة التقاضي قديماً في بريطانيا منحصراً بيد مجموعة النبلاء تختار بمعرفة القاضي الذي يرأس المحكمة أو بمعرفة أطراف النزاع أنفسهم، فأخذ يقتصر تدريجياً على مجموعة صغيرة من بينهم.

ولقد انبعث تقسيم العمل بين هؤلاء الأعضاء والقضاة من طبيعة القانون القديم ذاته فقد كان قانوناً عرفياً وكان أفراد الشعب هم مستودع هذا القانون أو حفظته ومع تخصص مجموعة من أفراد المجتمع في وظيفة القضاء بدأت هذه المجموعة تتقن القانون ولكنها كانت تحتاج لوسائل معينة لاستظهار حقيقة النزاع الذي يعرض عليها ومن هنا ظهر المحلفون ليدلون بمعلوماتهم لحلف اليمين حول المسائل موضع النزاع، ثم بدأت صفتهم تتطور من شهود إلى قضاة للوقائع وأخذت تنمو وتزدهر لتصبح محور نظام التقاضي في القانون العام الانكليزي ورسخ هذا النظام في وجدان الشعب الانكليزي كعماد للحريات وضمانة لحقوق الأفراد في مواجهة القضاة المهنيين الذين كانوا يعينون بمعرفة التاج. ([2])

وأنتقل النظام على هذا النحو الى تشريعات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي القارة الأوربية ويُعد نظام المحلفين من الموضوعات التي أثارت جدل كبير بين رجال الفقه والقضاء وعلى الرغم من انتشار نظام المحلفين في كثير من دول العالم بالأخص في القرنين الماضيين إلا انه قد تعرض لكثير من الجدل، ومازال يحتل مركزاً مرموقاً في مناقشات رجال الفقه والقضاء في تضارب واضح بين مؤيدين ومعارضين حتى في الدول التي تعتبر أساس لهذا النظام وهي إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية لغرض إمكانية دراسة و تطبيق هذا النظام في تشريعاتنا، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية نظام المحلفين

المبحث الثاني: مدى تأثير نظام المحلفين على العدالة الجنائية

---

[1]) د مجيد حميد العنبكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، بدون دار نشر، ب ت، ص ١٦٤.

[2]) د. محمد أبو شادي عبد الحليم نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف في الإسكندرية، ١٩٨٠ ص ٢١ .

المبحث الأول

ماهية نظام المحلفين

إن نظام هيئة المحلفين اليوم هو نتاج التغيير الاجتماعي الذي اتبع صياغة الدستور، وتطوير قوانين الدولة والمحليات، وقرارات المحكمة العليا التي سعت إلى توفير حماية حقوق الجميع لكل شخص (انظر "قرارات هيئة المحلفين الرئيسية من المحكمة العليا الأمريكية "). هناك شكلين من هيئة المحلفين الحديثة، لكل منهما غرض مميز. تقوم هيئة المحلفين الكبري بتقييم الأدلة في القضايا الجنائية وتصدر قرارًا بشأن ما إذا كان الادعاء قد يوجه اتهاما لشخص ما، في حين أن هيئة المحلفين (المحاكمة) تقرر التهم في القضايا الجنائية أو المسؤولية والتعويضات المالية في القضايا المدنية. ([1])

هيئة المحلفين الكبرى غير موجودة في كل ولاية. في الواقع، هناك ١٤ ولاية فقط تتطلب من هيئات المحلفين الكبرى إصدار لوائح اتهام ضد جميع الملاحقات الجنائية المحلفون الكبرى يستمعون إلى الأدلة في القضايا الجنائية فقط، وتتألف من ما بين ٦ و ٢٣ محلفًا، ويخدمون لفترة من الزمن غالبا عدة أشهر)، وربما يسمعون العديد من القضايا، ولا يتعين على المحلفين الاتفاق بالإجماع على أن يقوم المدعي العام بإصدار لائحة اتهام، في العديد من الولايات، هناك حاجة إلى أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع.

على الرغم من أن عدد المحلفين يختلف حسب الولاية في القضايا الجنائية، يجب أن تصل إلى أحكام بالإدانة بالإجماع، ولكن في أكثر من ثلث الدول، إلا أن أغلبية كبيرة (عادة ٣٢ أو ٣٤ وهناك حاجة إلى إصدار حكم في القضايا الجنائية المدنية والثانوية للاستثناءات).

إذا لم يتمكن المحلفون من الاتفاق على حكم، يتم إجراء هيئة محلفين معلقة وقد يتم إجراء محاكمة جديدة أو رفض الدعوى عادة ما يؤخذ المسجل أو قائمة المحلفين المحتملين في مجتمع ما من رخصة القيادة و / أو قوائم تسجيل الناخبين.

الأشخاص الوحيدون غير المؤهلين للخدمة في هيئات المحلفين هم المرضى العقليون وغير المواطنين في العديد من الولايات، ومع ذلك، يتم إعفاء الأفراد الذين لديهم وظائف مهمة للمجتمع (مثل المدرسين أو الأطباء، على سبيل المثال)، وأولئك الذين ستتعرض وظائفهم لغياب طويل (أصحاب الأعمال الصغيرة، على سبيل المثال)، وغير الناطقين باللغة الإنجليزية من خدمة المحلفين، إما بموجب القانون أو الممارسة.

---

[1]) **د . بصائر علي البياتي: نظام المحلفين، مقال منشور في مركز الدراسات القانونية والسياسية.**

في نظام هيئة المحلفين في الولايات المتحدة يخضع المحلفون لعملية انتقائية قاسية تعني "قول الحقيقة" حيث يتساءل المحامون من كلا الجانبين و / أو القاضي المحلفين المحتملين لتحديد ما إذا كانوا متحيزين. ([1])

يمكن لكل من الدفاع والادعاء أن يفصل المحلفين عن القضية من خلال تحديد سبب تحيز المحلف يمتلك كلا الجانبين أيضًا رقما ثابتا (يحدده القانون للتحديات الأمرة، أو الفصل الذي يمكن للمحامي القيام به دون تقديم سبب، على الرغم من أنه لا يمكن استخدام التحديات الآمرة لاستبعاد المحلفين بسبب عرقهم أو جنسهم)، حالما يستمع أعضاء لجنة التحكيم إلى جميع أدلة المحاكمة، يعطي القاضي تعليمات هيئة المحلفين بشأن القانون ذي الصلة في القضية، ويذكرهم بأنه يجب عليهم الالتزام بماهية القانون وليس ما يعتقدون أنه يجب أن يكون. ([2])

ينتخب المحلفون رئيسًا أو رئيسًا للمحلفين من بينهم لقيادة المداولات وإعلان حكمهم، وتزود المحكمة هيئة المحلفين بنماذج مكتوبة لجميع الأحكام المحتملة للقضية. عادة ما يقرر أعضاء هيئة المحلفين الأحكام الجنائية في قضايا عقوبة الإعدام فقط في القضايا المدنية، إذا شعر أحد الأطراف أن هيئة المحلفين لم تفسر الحقائق أو طبقت القانون بشكل صحيح، فيمكنه تقديم طلب للحكم على الرغم من هيئة المحلفين، حيث يصدر القاضي حكمًا بدلا من هيئة المحلفين بعد صدور الحكم، يتقاضى المحلفون راتباً يومياً مقابل خدمتهم ويتم فصله. وعليه تم تقسيم الموضوع إلى مطلبين خصصنا المطلب الأول لدراسة نشأة نظام المحلفين، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه تقييم نظام المحلفين وتطبيقاته على النحو الآتي:

نشأة نظام المحلفين

دراسة نشأة نظام المحلفين موضوعاً لا ينبغي أن يهتم به المشتغلون بالقضاء فحسب، وإنما كل الذين تشغلهم دراسة النظم والمؤسسات القضائية في الشرائع المختلفة خاصة الأنجلو سكسونية إذ يبدو هذا النظام أحد السمات المميزة البارزة فيها.

وبذلت عدة جهود المحاولة كشف الغموض حول كيفية نشأة نظام المحلفين وظن بعض الكتاب أن أُصول النظام قد طويت في ظلام العهود البعيدة القدم بحيث يصبح البحث عنها بلا جدوى إذ ذهب بعض الفقهاء إلى إن هذه المحاكمة قد استخدمت في انكلترا منذ وقت لا تعيه الذاكرة، ويبدو إنها كانت معاصرة لأول حكومة مدنية فيها، وهناك بعض الفقهاء ارجعوا أصل النظام إلى الساكسون أو النورمانديين.([3])

---

[1]) د. احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، فكرتها ومذاهبها وتخطيطها، دار النهضة العربية، القاهره، ١٩٧٩، ص ٤٧-٤٨ .

[2]) فاضل دولان: القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١١، ص ١٦.

[3]) Blackstone (W): commentaries on the Laws of, London, 1811, Book3, p.348

من مراجعة الآراء المختلفة حول نشأة نظام المحلفين نجد أن الفقهاء قد اختلفوا فيما بينهم فمنهم من ذهب إلى رد أصول هذا النظام إلى الشعوب القديمة من المصريين واليهود والإغريق والرومان والجرمان والإسكندنافيتين. بينما ذهب فريق آخر الى رد أُصول النظام إلى العصور الوسطى لدى الشعوب الإقطاعية في ألمانيا وفرنسا وايطاليا.

أولاً: التعريف بنظام المحلفين:

إن النظم القضائية في كثير من الدول التي أخذت بمبدأ ممارسة الشعب واشتراكه فعلاً بالقضاء، قد أعطت الشعب الحق في إختيار من يمارس القضاء كحقه في إختيار ممثليه السياسيين؛ ويكون لهؤلاء القضاة المُختارين حق الفصل في المنازعات المعروضة على القضاء، فهذا الأمر قد أعطى للمحلفين مشاركة القضاة الفعليين في أن يفصلوا في هذه المنازعات المعروضة على القضاء على الرغم من جهل المحلفين بالعلوم القانونية؛ بل يُشترط بالمحلف أن لا يكون من رجال القانون أو القضاء فلا يصح إختيار المحامين أو القضاة السابقين أو رجل من رجالات الكنيسة، وللمحلف دور مؤثر في قناعة القاضي حول تحديد الإدانة أو البراءة للمتهم.

فالمحلفون هم مجموعة من المواطنين يدعون للمشاركة في مجلس القضاء مع رجاله بعد حلفهم اليمين لسماع الدعوى وإصدار قرارهم في وقائعها ليقوم القاضي بتطبيق حكم القانون على هذه الوقائع وكلمة (Jury) انكليزية مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة (Juree)، وقد سموا كذلك بسبب استحلافهم قبل مباشرة مهمتهم، والمحلفون يتخذون صورتين أساسيتين:

١- هيئة المحلفين –الكبرى عبارة عن مجموعة أشخاص تتكون عادة من ثلاثة وعشرين يدعون من وقت لأخر بواسطة المحكمة للتحري عن الجرائم فهي تقرر ما اذا كانت هناك أسباب محتملة لاعتقاد بأن شخصاً ما قد ارتكب جريمة معينة ولذلك يسمون (محلفي الاتهام (إذ أنهم يقومون بدور المدعي في توجيه قرار الاتهام.([1])

٢- هيئة المحلفين الصغرى: فهي عادة تتكون من اثني عشر شخصاً يدعون للإسهام مع القضاة في سماع الدعوى والبت في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسئولية الفاعل (مذنب) أو (غير مذنب) ليشتغل القاضي بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون، ولذلك سميت بهيئة محلفي المحاكمة إذ إن المحلفين يقومون بنظر مسائل الواقع في الدعوى المدنية أو الجنائية أما الأساس الذي استند عليه نظام المحلفين هو أساس إداري إذ كان المحلفون شهوداً على المعلومات التي يؤدونها خدمة لأغراض الملك والتاج، ثم تطورت وظيفة المحلف من شاهد إلى قاضي وقائع ليأخذ

نقلا عن: د. محمد أبو شادي عبد الحليم : المرجع السابق، هامش (٣)، ص ٢٢ .

[1]) المرجع نفسه، ص٣٣ .

نظام المحلفين الأساس الثاني له إذ عد نظام المحلفين ضمانة أساسية لحريات الأفراد ضد طغيان القضاة المعينين من قبل التاج.([1])

فقد أعتبر منذ عهوده الأولى نظاماً واقياً لا من الأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها أي عدالة إنسانية وإنما من الانحراف بالسلطة والضغط والتأثير الذي يمكن أن يمارسه الملك والسلطة التنفيذية في المجتمع ويخضعوا له القضاة الدائمين المعينين بواسطة التاج لهذا سرعان ما أصبح هذا النظام محبوباً كمؤسسة ديمقراطية سياسية تحمي حقوق الإفراد في مواجهة السلطة المستبدة والسلطات المطلقة للقضاة.

هنا يجب أن نتطرق لمهمة المحلفين بشيء من الاختصار إذ أن مسائل الواقع للمحلفين ومسائل القانون للقاضي وليس هناك أي أثر لقرار المحلفين حتى يصدر القاضي حكمه بناء عليه. ولقد كانت مهمة المحلفين دائماً ومازالت مجرد الإجابة عن تساؤل معين حتى يمكن إصدار الحكم بناء على هذه الإجابة إذ تختص وظيفة المحلفين في القضايا الجنائية بصفة عامة في الإجابة عن السؤال الذي يوجه إليهم حول مسئولية المتهم الماثل أمامهم عن الاتهام الموجه إليه وذلك بكلمة واحد) مذنب أو غير مذنب) إذ تبدأ مهمة المحلفين في الجلوس في المكان المخصص لهم بقاعة المحكمة وحضور جميع المرافعات ثم يختلون بغرفة المحلفين للتداول وإصدار القرار الذي يتضمن الإجابة عن التساؤل حول إدانة المتهم أو براءته. ([2])

مما تقدم نرى أن نظام المحلفين يعتمد على إشراك المواطنين في الوظيفة القضائية إلى جانب القضاة المتخصصين، ومن وجهة نظرنا في هذا النظام نرى انه نظام يقترب إلى الشكلية أكثر منه إلى الموضوعية وذلك لأن أعضاء هذه الهيئة ليست عندهم الدراية الكافية بالشؤون القانونية وهذا يؤدي إلى أن تفوتهم الكثير من الأمور القانونية ومن خلال ما تقدم شرحه رأينا إن القرار الصادر من هيئة المحلفين لا يكون له أي اثر ما لم يصدر القاضي المختص حكمه.

ثانياً: نظام المحلفين واتجاهات السياسة الجنائية الحديثة:

لا شك أن نجاح أي نظام أو أسلوب في إقامة العدالة الجنائية إنما يقاس بمدى فعالية هذا النظام أو الأسلوب في تحقيق ما تصبو إليه هذه العدالة. ولما كان هدف العدالة الجنائية في النهاية هو وقاية المجتمع من الجريمة ومكافحتها عن طريق إنزال العقوبة الملائمة بمن يهدد أمن هذا المجتمع فان الهدف البعيد من وراء المحاكمة بمحلفين إنما يتمثل كذلك في مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع ؛ ولقد أطلق الفقهاء في القرن التاسع عشر على مجموعة التدابير التي تضعها الدولة للوقاية من الجريمة ومكافحتها وعلاجها تعبير السياسة الجنائية ؛ إلا أن السياسة الجنائية

---

[1]) فاضل دولان: المرجع السابق، ص٣٣.

[2]) أنظر د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٣١٤-٣١٥؛ وكذلك فاضل دولان: المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.

ليست مذهبا واحداً يصدق تطبيقه في كل مكان، كما أنها ليست عقيدة جامدة لا تنال منها رياح التغيير بل مرت ببضعة ادوار.([1])

١- فبدأت بالمدرسة الكلاسيكية التي نشأت خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر في ايطاليا على يد الفقيه الايطالي الكبير (سيزاري بيكاريا) ؛ بإصداره كتابه المشهور في الجرائم والعقوبات سنة ١٧٦٤ وقد طلب بيكاريا بتحقيق عدة أهداف منها.([2])

أ- الحيلولة دون تحكم القضاة وتعسفهم من خلال منعهم في فرض العقوبات وتخويل ذلك للمشرع وحده.

ب- إقرار مبدأ الشرعية الجنائية باعتباره حجر الزاوية في العدالة العقابية.

جـ- إقرار مبدأ حرية الاختيار والتسليم تبعا لذلك لمبدأ المسؤولية الشخصية.

٢- المدرسة النيو كلاسية التي حاولت العناية بتوجيه الاهتمام إلى الشخص الجاني ووجوب تفريد العقاب تبعاً له وقد اتجهت هذه المدرسة إلى محاولة التوفيق بين فكرتي العدالة والمصلحة في السياسة الجنائية.

٣ – ثم قامت المدرسة الوضعية الايطالية منذ النصف الأول من القرن الماضي بثورة حقيقية في مجال السياسة الجنائية([3])، متأثرة في ذلك بالمناخ الفكري السائد عند نشأتها والذي كانت تسوده تيارات رئيسية ثلاثة.

أ- الفلسفة الوضعية الفرنسية.

ب- الفلسفة المادية الألمانية.

جـ- الفلسفة التطورية الانكليزية.

الذي يهمنا من توضيح هذا العرض السريع لتطور السياسة الجنائية أن تغيير محور هذه السياسة الجنائية على هذا النحو تبعه وجوب إعادة النظر في تأهيل القضاة الجنائيين حتى يمكنهم مسايرة تطور النظرة إلى ضرورة فحص شخصية المتهم فأن هذا الفحص يجب أن يتم من خلال مرحلة معينة من مراحل الخصومة الجنائية فيسهم مع غيره من الإجراءات في إصدار الحكم الجنائي ([4])، لذا نجد أن السياسة الجنائية الحديثة تؤكد ضرورة الحيلولة دون جعل سلطة القاضي سلطة تحكمية وتقضي بوجوب ممارستها ضمن النطاق القانوني الشكلي والموضوعي وطبقا

---

[1]) السيد يس: السياسة الجنائية المعاصرة (دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعي)، دار الفكر العربي، ١٩٧٣، ص ٤ .

[2]) د. احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص٥٠.

[3]) د. علي راشد: القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٥.

[4]) د. احمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢١٥ .

لتوجهات قانونية محددة وفي ضوء بحث دقيق لشخصية المجرم مع تأهيل القاضي الجنائي وتخصصه وتهيئة مساعدين له من الأخصائيين الأكفاء.([1])

فيما تقدم نرى أن السياسة الجنائية الحديثة قد أولت اهتمام بتخصص القاضي الجنائي وذلك لتحقيق تفريد العقاب مما يسهم في تحقيق العدالة الجنائية، ومن خلال ذلك نرى أن قدرات المحلفين تعجز عن القيام بتلك الأمور التي تسهم في تحقيق العدالة وذلك لان اختيار المحلفين يكون من بين المواطنين العاديين الذين لا يملكون خبرات قانونية أو فنية من اجل القيام بمهمتهم وهذا ما أدى إلى زوال نظام المحلفين في بعض الدول التي كانت تعتمده.

أولاً: نظام المحلفين وتخصص القاضي الجنائي:

إن ما حدث من تطور في القانون الجنائي في الوقت الراهن يتمثل في تغير النظرة من الاهتمام بالعقوبة الى توجيه القدر الأكبر لشخصية الجاني أو مرتكب الفعل أو اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة خطورته على المجتمع ما أدى الى أن وظيفة القضاء الجنائي لم تعد مسألة اقتناع أو إدراك فحسب؛ وإنما أضحت تستلزم معارف قانونية واجتماعية ونفسية وطبية بحيث لا يمكن تحصيلها إلا من خلال نشاط وظيفي متخصص وكل هذا مما تعجز عنه قدرات المحلفين ولهذا عقدت العديد من المؤتمرات الدولية حول موضوع تخصص القاضي الجنائي منها.

المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات الذي انعقد في أثينا سنة (١٩٥٧) وقرر انه لكي يمارس القاضي الجنائي سلطته التقديرية على نحو سليم يجب إن يكون قد تلقى تأهيلاً خاصاً وعلى الأخص دراسة جنائية مناسبة.

المؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات الذي انعقد في لشبونة سنة (١٩٦٦) الذي انتهى إلى ضرورة تحقيق التكوين العلمي للقاضي الجنائي([2])، واقترح فقهاء القانون الجنائي بأن تنشأ في الوقت ذاته محاكم أو دوائر جنائية متخصصة بالجرائم الأكثر وقوعاً مثل جنايات المخدرات، وجنايات الاختلاس والأضرار بالدولة.([3])

مما تقدم نستنتج بأن إقحام غير المتخصصين من أفراد المجتمع في ممارسة القضاء لا يساير الوضعية المبنية على دراسة شخص المجرم والمطالبة له بما يناسب فعله من الجزاء بمعنى انه لا يتماشى مع الاتجاه نحو التخصص وخصوصاً في الميدان الجنائي فان الأمر لم يعد يقتصر

---

[1]) د. أكرم نشأة إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة، دراسة مقارنة، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٥، ص ٥٦ .

[2]) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: مرجع سابق، ص ٤٤٤-٤٤٥.

[3]) د. احمد فتحي سرور: الإختبار القضائي (دراسة في الدفاع الإجتماعي)، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨،ص ٣١٣.

على مجرد العلم بالنصوص المجردة بل أصبح خبرة وتقنية وموهبة ومعرفة تامة بعلم النفس الجنائي وان هذا الشيء ليس في مستطاع المحلفين القيام به.([1])

وبالتالي فإن نظام المحلفين لا يستطيع تحقيق العدالة الجنائية ولكن يمكن تحقيقها من خلال القضاة المتخصصين في الوظيفة القضائية.

ثانياً: مدى مسايرة نظام المحلفين لاتجاهات السياسة الجنائية

بعد أن استعرضنا تطور السياسة الجنائية واتجاهاتها الحديثة في ضرورة فحص شخصية الجاني فحصاً شاملاً لتقرير العلاج الملائم لتقويمه وإعادة تألفه في المجتمع ؛ بقي علينا أن نتناول مدى ملائمة نظام المحلفين لهذا التطور، وقد أثار موريس باتان هذا التساؤل صراحة في فرنسا في مقال له عن (مشكلة تنظيم محاكم الجنايات) ؛ فبعد أن عدلت فرنسا عن نظام المحلفين بصورته التقليدية أخذت بنظام المحكمة المشتركة من قضاة متخصصين وأفراد عاديين يتولون معا الفصل في المسؤولية وتحديد العقوبة مع احتفاظها في الوقت نفسه باسم المحلفين لهؤلاء الأعضاء غير المتخصصين إذ انه من الصعوبة بمكان في مفهوم هذه الاتجاهات الجديدة الإبقاء على نظام المحلفين في صورته المعدلة وان الأمر يقتضي العودة إلى النظام القديم أي نظام المحلفين في صورته التقليدية طالما إن المحلفين لم يعد يحتفظ بهم إلا لتقرير الجرم أو الإذناب وان تحديد الجزاء أصبح محجوزاً للقضاة وحدهم إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك فريقاً من الفقهاء يصرون على توجيه انتقادات شديدة إلى المحلفين ويمتدحون محاكمة الجرائم عن طريق هيئة من القضاة المختصين.([2])

فإن التطور نحو إتباع وسائل علمية لتحقيق العدالة يتجه حتما نحو استبعاد نظام المحلفين فأن ما يميز النظام هو جهله بالمسائل العلمية والفنية التي تثيرها الدعوى الجنائية، وهي مسائل تزداد كل يوم وان الجهل لا يمهد بصفة خاصة الى حسن تحقيق العدالة. فيما تقدم نرى أن نظام المحلفين لا يساير الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية والتي توجه النظر الى شخصية الجاني أو مرتكب الفعل واتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة خطورته على المجتمع فان أعضاء هيئة المحلفين لا يستطيعون مواجهة هذه الأمور والتطورات التي حصلت في السياسة الجنائية والسبب في ذلك هوإن هذه الهيئة أو (محلفي المحاكمة) تضم مواطنين عاديين ليس لديهم الإلمام بالأمور القانونية فانه يؤدي إلى عرقلة سير العدالة.

---

[1]) عبد الله درميش: إطلالة على القضاء الشعبي والتحكيم من خلال التجربة المغربية، بدون دار نشر، ٢٠٠٩، ص ٢٧.

[2]) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٤٥١.

المطلب الأول

تقييم نظام المحلفين وتطبيقاته

يُعد نظام المحلفين مدرسة لتعليم المواطنين القانون وحب العدالة لأن كل محلف يحكم على غيره سيبقى في ذهنه أن غيره سيحكم عليه يوماً ما؛ ولتحقيق العدل أن يُحاكم الشخص بمعرفة نظائره وفي هذا الأمر يكون نشر الروح القانونية بين أفراد الشعب.

كذلك تعد طريقة اختيار المحلفين من ضمن كشوف جداول الانتخابات وهي أفضل طريقة لتمثيل جميع طبقات الشعب في مهمة مساعدة القضاء، وبرغم ما لنظام المحلفين من مزايا إلا إن اغلب الذين يتم استدعائهم كمحلفين غير متخصصين في القانون، كما إن قرار المحلفين تغلب عليه العاطفة، وإن هيئة المحلفين تتكون من إفراد عاديين؛ وفي وقتنا الحالي فان اغلب القضايا ذات سمات فنية وتقنية وتحتاج إلى متخصصين.

أولاً: تقييم نظام المحلفين:

يُعد استعمال نظام المحلفين هو خير وسيلة لاشتراك المجتمع في نظام الحكم. كما يُعد هذا النظام خير وسيلة للحد من الاستئثار بالسلطة، إذ يُجبر استعمال المحلفين القضاة إلى استعمال لغة قانونية سهلة مما يجعل لغة المحاكم في متناول فهم العامة، أما عيوب النظام فتشمل المصاريف الباهظة التي تصرف على نظام المحلفين، كذلك يؤخر هذا النظام الفصل في القضايا ومن ثم يؤدي إلى إتخام المحاكم بقضايا لم يفصل فيها.

(١)الاتجاه المؤيد لنظام المحلفين

هناك عدة حجج تثار في مجال الدفاع عن نظام المحلفين منها:

١- إن اشتراك المحلفين في إدارة العدالة يعد عنواناً لديمقراطية القضاء فالشعب يشارك في احد أهم السلطات في الدولة ودوره فعال في إصدار الإحكام.

٢- وجود المحلفين في المحكمة الجنائية ضمانة للمتهم، فالمحلف يتمتع بالاستقلالية كونه ليس موظف أو معين من الدولة كما لا يتردد عن إثارة إي نقص يلحظه إثناء المرافعات.([1])

٣- يحاكم المتهم بمعرفة نظرائه؛ فالمحلف مواطن بسيط يعيش في ظروف المتهم ومحيطه.

٤- عدالة المحلفين لها قيمة إنسانية فهم يحكمون انطلاقاً من الانطباع الذي تتركه الجريمة في نفوسهم فلا تقيدهم شكليات القانون.

٥- وجود المحلفين في جهاز القضاء يسمح بمراقبة سير وإدارة العدالة من جهة ووسيلة لتعريف المواطن بصعوبة العمل القضائي.

---

[1]) **المستشار الليبي نظام المحلفين بين التأييد والمعارضة، منتدى الشؤون القانونية، ٢٠١٣.**

٦- كما إن أعضاء هيئة المحلفين يتمتعون ببعض السلطات فيما يتعلق باستدعاء الشهود وغيرها مما هو غير مخول للمدعي.([1])

(٢)الاتجاه المعارض لنظام المحلفين

وجهت إلى نظام المحلفين كثير من أوجه النقد:

١- فقد هاجمه جيرمي بنتام في انكلترا ووصف النظام بأنه بمثابة (آلة للفساد والرشوة)، وأنه (يظاهر بصفة منتظمة) من جانب الطبقات العليا في المجتمع.

٢- بالإضافة إلى أوجه الانحراف بالنظام وإساءة استخدامه عاب عليه بنتام أيضا قصوره وعدم فعاليته باعتبار انه يضم مجموعة مختلفة من الأشخاص غير المدربين على القانون مما يؤدي إلى متاعب جمة للمحاكم في التطبيق فضلاً عن كثرة نفقاته التي تقع في النهاية على كاهل الأفراد.

إن أصحاب هذا الاتجاه قد نادوا في انكلترا بإلغاء النظام كلياً وإحلال مدعي عام مسئول لأداء دور محلفي الاتهام على وجه أكثر دقة واقل نفقات ومتاعب في العمل. كما وصف النظام بأنه يعد تهديداً متوقعاً للمجتمع من حيث انه يساعد على ارتكاب الجريمة بدلاً من إنهائها وكما وصفه آخرون بأنه أصبح الأمل الأول للمجرم إذ انه يمنحه سبيلاً للتخلص من المدعي.

كما عيب على محلفي الاتهام ما أسفر عنه العمل من أنهم يمكن أن يكونوا أداة طيعة في يد المدعي والخاتم الذي يستخدمه المدعي للتصديق على ما يريد ملقيا عبء النتائج عليهم أمام الرأي العام.

(٣)تقييم الاتجاه المؤيد والمعارض لنظام المحلفين:

بعد أن بينا الاتجاه المؤيد والمعارض لنظام المحلفين كان لزماً علينا أن نقوم بتقييم هذين الاتجاهين؛ ونقوم بتوضيح الاتجاه الراجح من بينهما فقد اختلف الفقهاء في تقييم نظام المحلفين ومدى إسهامه في إرساء العدالة، بل لعل موضوعاً في التنظيم القضائي لم يثر قدر ما آثار نظام المحلفين من تباين في الآراء ؛ فهو يوكل البت في أُمور إنسانية خطيرة لمجموعة غير متخصصة من الأفراد العاديين فالذين يسايرون نظام المحلفين يرون فيه تحقيقاً لتمثيل الشعب في تولي سلطة القضاء وضماناً لحقوق المتهم من وجهة نظرنا أن الاتجاه المعارض يستند إلى حجج أقوى وذلك لان هذه الحجج واقعية جاءت نتيجة العمل بنظام المحلفين إذ ظهرت من خلال الممارسة كثير من العيوب ويمكن أن نقوي ما توصلنا إليه في أن هيئة محلفي الاتهام عندما تصدر قرار إما (بالإدانة أو البراءة) فأن هذا القرار يكون موقوف على تأييد القاضي المتخصص فإن رأى أن هذا القرار لا يساير القانون فتأمر المحكمة بالأتي:

---

[1]) **د. محمد أبو شادي عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٤٠٤.**

١- بمحاكمة جديدة.

٢- أن تعلق ذلك على طلب المتضرر إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى.

٣- أن تصدر حكمها على عكس قرار المحلفين أو بصرف النظر عن هذا القرار. ومن العيوب الأساسية للمحلفين هو التسامح المبالغ فيه وكثرة حالات الإفراج التي كان ينبغي فيها صدور قرارهم بالإدانة ومما لا شك فيه أن كثرة حالات البراءة على هذا النحو المبالغ فيه تؤثر على حسن سير العدالة. وأخيراً إمكانية تأثر المحلفين وشراء ذممهم.

ثانياً: تطبيقات نظام المحلفين:

اكتمل نضج نظام المحلفين وتطوره في انكلترا إذ أخذ القضاء الإنكليزي بنظام المحلفين منذ القرن الحادي عشر واستقر فيها الآن؛ وبعدها انتقل إلى أوربا والأمريكيتين واستراليا وبعض دول أسيا وأفريقيا بسبب توسع الاستعمار البريطاني؛ ولزيادة نشاط انكلترا التجاري ولمحافظتها على تقاليد مستعمراتها([1])، فقد جلب المستعمرون الانكليز معهم إلى هذه الأرض كلا من القانون العام الانكليزي ونظام المحلفين بصورتيه (الاتهام والمحاكمة)، ولم يكن هذا الانتقال أمرا مستغربا بل كان من الطبيعي وقد استقر النظام ورسخت أقدامه وحظي بتأييد الشعب في انكلترا .

بعد أن استقر نظام المحلفين في انكلترا انتقل الى الولايات المتحدة إذ أقر دستورها الصادر عام ١٧٨٧ حق المتهم في محاكمة بواسطة محلفين كما نص على ذلك في المادة (٢/٣) منه بقولها ((المحاكمة في جميع الجرائم فيما عدا المحاكمات البرلمانية تتم بواسطة محلفين))([2])، وفيما يخص آلية اختيار المحلفين في الولايات المتحدة يكون ذلك بإعداد قوائم للمحلفين بواسطة موظفين معينين أو منتدبين لهذا الغرض، هذا وأشار قانون المحلفين الاتحادي الصادر عام ١٩٦٨م إلى وجود صلاحية للقاضي في وضع خطة يرى إتباعها بشأن وضع أسماء المحلفين، فقد نص هذا القانون إلى الشروط التي يجب توافرها في المحلف فإن أي مواطن في الولايات المتحدة يعد صالحاً للخدمة كمحلف بشرطين هما أن يكون قد بلغ (٢١) عاماً من عمره وأن يكون قد أقام لمدة عامين في الدائرة على الأقل، ويستثنى من هؤلاء الأشخاص ما يلي:

١- كل من أدين من محكمة في محاكم الولاية.

٢- من لا يستطيع القراءة والكتابة والتحدث والفهم باللغة الانكليزية.

٣- من كان غير قادر بسبب مرض جسماني أو عقلي على الخدمة كمحلف بطريقة فاعلة.

والمؤيدون لهذا النظام يرون بأنه يُعد تجسيد حقيقي لمبدأ ديمقراطي في تمثيل الشعب في سلطات الدولة وإن هذا النظام اقرب للعدالة لأن الإنسان يحاكم من بين نظرائه من سائر المواطنين

---

[1]) **فاضل دولان: مرجع سابق، ص٣٣.**

[2]) **دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ .**

الذي لا يضمرون له أي كراهية أو تحيز كما يعتبرون إن تجدد المحلفين باستمرار وتنوعهم يجعلهم لا يتسمون بطابع الجمود المهني الذي كثيراً ما يؤدي بالقضاء إلى الوقوع في الأخطاء.([1])

ولكن هناك من يُعارض هذا النظام بدعوى إن ضم مجموعة من الأشخاص غير مدربين على القانون يؤدي إلى متاعب جمة للمحاكم في التطبيق فضلاً عن كثرة نفقاته التي تقع في النهاية على كاهل الأفراد وانه لم يعد نظاما ضروريا بل تجاوز وقته ويبدو بأن نظام المحلفين هو الآخر لم يخل من مسألة التفرقة المبنية على أساس العرق فانتقاء أعضاء هيئة المحلفين إذا استعمل بعض المدعين العامين حقهم في التلاعب بقوائم الأسماء لرفع كل الأمريكيين من أصول أفريقية من لائحة المحلفين بدعوى أن هؤلاء قد يميلوا إلى محاباة المدعى عليهم في محاكمات جنائية.([2])

ومن خلال ما تقدم نرى أن هذا النظام حتى في الدول التي أخذت به لم يكن ناجحاً بصورة كافية والسبب في ذلك هو أن نشأة هذا النظام كانت في الأنظمة الملكية التي كان للملك فيها سلطات مطلقة لا يحد من هذه السلطة أي شيء وبالتالي فأن هذا النظام ظهر ليكون درعاً واقياً من السلطات المطلقة للقضاة المعينين من قبل الملك، وبعد تحول هذه الأنظمة من ملكية مطلقة إلى أنظمة ديمقراطية تحترم الإفراد وتراعي حقوقهم فأنه لا يمكن القول بوجود حاجة لتطبيق نظام المحلفين في الوقت الحاضر وترك الوظيفة القضائية للقضاة المختصين.

إن أسلوب اشتراك المواطنين في الفصل في القضايا الجنائية يختلف من تشريع إلى آخر فالتشريعات الانجلوسكسونية كما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا لا زالت تتمسك بهذا النظام في صورته التقليدية أما التشريعات العربية فجلها لا يأخذ بهذا النظام أمام المحكمة الجنائية ماعدا في السابق تونس والمغرب ثم تخلتا عنه لاحقاً. بقي التشريع الجزائري ربما الوحيد الذي يأخذ بنظام مساعدي القضاء بالرغم من النقاشات التي دارت سنتي (١٩٨١-١٩٩١) للتخلي عن هذا النظام لكن النتيجة كانت تخفيض عدد المحلفين دون التخلي عنهم نهائياً.([3])

---

[1]) حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية بدون دار نشر، ٢٠٠٦، ص ١٢ .

[2]) فرد إبراهام تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين، مقال منشور في مجلة (أي جورنال يو أس أي)، عدد تموز / يوليو ٢٠٠٩.

[3]) د. محمد أبو شادي عبد الحليم نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٢٠-٢٥ .

المبحث الثاني

مدى تأثير نظام المحلفين على العدالة الجنائية

كان أحد الشواغل الرئيسية للآباء المؤسسين هو منع الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير حكومة قمعية، ولدت الكثير من شرعة الحقوق انطلاقا من هذا القلق، بما في ذلك حظرها لعمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، والحق في عدم تجريم الذات، وبالطبع الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين. ([1])

يلعب الحق في محاكمة أمام هيئة محلفين دوراً مركزياً في نظام العدالة، ومن المهم فهم نقاط القوة والضعف والوظيفة الخاصة بهيئة المحلفين في قضية جنائية، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

أولاً: وظيفة لجنة التحكيم:

بالطبع هيئة المحلفين وحدها لا تضمن محاكمة عادلة ونزيهة، حيث يضمن الدستور هيئة محلفين من "أقرانهم"، والتي تم تفسيرها بشكل أكبر من قبل المحاكم ليعني قطاع عادل من المجتمع.([2])

يتم اختيار المحلفين وتمكينهم قبل بدء المحاكمة في عملية، حيث قد يطلب المحامون والقاضي أسئلة المحلفين لضمان قدرتهم على الخدمة والبقاء محايدين في قضية معينة، على الرغم من السماح للمحامين برفض المحلفين مع أو بدون سبب باستخدام تحديات قطعية، لا يُسمح لهم بتشكيل هيئة المحلفين بطريقة قد تبدو متحيزة (مثل هيئة محلفين جميعهم من القوقازين تنظر في قضية متهم أمريكي من أصل أفريقي).

ثم تسمع هيئة المحلفين الأدلة ضد المدعى عليه، والدفاعات المحتملة، وتزن الأدلة لتحديد ما إذا كانت تستوفي الجرائم الجنائية المشحونة دون شك معقول، ومن ثم يتعين على هيئة المحلفين أن تلتقي معا، وأن تناقش الأدلة، وعندما يتم التوصل إلى توافق الآراء اللازم، تصدر حكما بالذنب أو غير مذنب في قضية معينة.

إذا وافقت هيئة المحلفين بالإجماع على إدانة المدعى عليه، فعادة ما يتم إرجاع القضية إلى القاضي لإصدار الحكم، إذا لم توافق هيئة المحلفين، فإنهم عادة يحصلون على تهمة للمحاولة مرة أخرى، أو تنتهي القضية في محاكمة خاطئة، بغض النظر عن التهمة الجنائية التي تواجهها

---

[1]) ممدوح محمد السيد فايد بدر: نظام المحلفين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ١٩٧٠، ص١١٥.ج

[2]) نبيل إسماعيل عمر: عدم فاعلية الجزاءات الإجرائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة الطبع، ص٣٤ .

أو ما تعقده هيئة المحلفين لتقرير مصيرك، يجب أن يكون لديك محامي دفاع جنائي من ذوي الخبرة في صفك. ([1])

بالنسبة للآخرين، إنها طريقة مكلفة لوضع قرارات مهمة بشكل لا يصدق في أيدي ١٢ رجلًا وامرأة عاديين لا يفهمون تمامًا ما يجري ويفضلون العمل أسئلة حول ما إذا كان يجب أن يكون لدينا نظام هيئة محلفين وتسأل عن الجرائم أي نوع من نظام العدالة الذي نريده – يسألون عما إذا كنا نثق في القضاة أو الأشخاص العاديين بعدم اتخاذ قرارات مبنية على التحيز، وما إذا كان يجب على المجتمع بأكمله أن يشارك في الاستغناء عدالة هيئة محلفين من نظرائك؟ التمثيل والتماسك، ومن الحالات في محاكمة بوبي سيل وإيريكا هو جنز عام ١٩٧١، استغرق اختيار هيئة المحلفين أربعة أشهر، وفي النهاية رفض القاضي هذه التهم، قائلاً: أجد أنه من المستحيل الاعتقاد بأنه يمكن اختيار هيئة محلفين غير منحازة. ([2])

إن فكرة المحاكمة أمام هيئة المحلفين هي أن يتم تقييمك من قبل زملائك الناس من مجتمعك الذين يحكمون عليك استنادًا إلى أخلاق مجتمعك. وبدلاً من ترك الحكم على شخص لا يعيش بالضرورة في "العالم الحقيقي" أو في دولة تعسفية، ينبغي على نظام هيئة المحلفين التأكد من تطبيق القانون بطريقة تتناسب مع ما يتوقعه المجتمع. يمتلئ القانون بعبارات مثل "معقول" و "متناسب"، ويترك لممثلى المجتمع – هيئة المحلفين – لإعطاء هذا المصطلح محتوى فعليًا يتناسب مع فهمنا العادي للشروط والسلوك المقبول. ويفترض هذا بالطبع أنه إذا تمكنت من جمع ١٢ شخصًا معًا للاتفاق على رد فعل "معقول " تجاه موقف معين، فسيصلون عمومًا إلى نفس النتيجة في كل مرة. أو، على الأقل، أن معظم هيئات المحلفين تقرر عدم الإدانة في تلك المواقف التي يوجد فيها بعض الخلاف. ([3])

ومع ذلك، يفترض هذا أن هناك إجماعًا في المجتمع على ما يجعل السلوك المعقول أو ما يشكل ضررًا خطيرًا جدًا، بحيث يؤدي عادة طلب ١٢ شخصًا فقط إلى نتائج متشابهة جدًا في كل مرة.

في بلد نشدد فيه على أهمية التعددية الثقافية، هل يمكننا أن نقول أننا نثق في أي مجموعة من ١٢ شخصا لتمثيل الإجماع العام للسكان على قضايا مثل هذه؟ هل يمكننا حتى أن نقول إن هناك إجماعًا عامًا على تمثيلهم؟ كما أنه من الجدير التفكير حول ما إذا كان يمكننا أن نثق

---

[1]) علي راشد القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٤، ص١٠٤ .ج

[2]) السيد يس: السياسة الجنائية المعاصرة (دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعي)/ دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٣، ص١٠٣ .

[3]) د. حسن النيداني الأنصاري: القاضي والجزاء الإجرائي في قانون المرافعات، ط، دار المعارف، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٩ .

المحلفين في اتخاذ القرارات التي لا تستند إلى التحيز، سواء كان ذلك على أساس مثول المتهم أو الخلفية أو ببساطة على افتراض انهم مذنبون بسبب اتهامه لها. ([1])

يمكن القول إن القضاة ليسوا أقران العديد من المدعى عليهم في الوقت الذي يكون فيه الاستمالة والاعتداء الجنسيين قضية عامة، ناهيك عن التوترات حول الهجرة، هل من العدل أن نفترض أن محلفا سيبدأ قضية منفتحة تمامًا حول الشخص الذي يجلس أمامهم؟ ثم مرة أخرى، علينا أن نتذكر دائما أن البديل هو وضع ثقتنا في القضاة لا نرتكب نفس الأخطاء – وهذا هو، وربما للثقة فقط واحد الشخص الذي قد تكون خلفيته الخلفية طبيعية" أقل بكثير من هيئة المحلفين القضاة في نهاية اليوم ما زالوا بشريين، وقد يحملون نفس المعتقدات القديمة أو غير المنطقية مثل أي شخص آخر – سواء كانوا يدركون ذلك أم لا .

قد يتم تدريبهم على التحقق من أنهم لا يفعلون ذلك، ولكن يمكن للتحامل أن يركض بعمق، ومن الأمثلة القوية على مدى صعوبة العثور على هيئة محلفين تمثيلية أو حتى وجود مجتمع متماسك بما فيه الكفاية ليكون نظام هيئة المحلفين على الإطلاق، كما في جنوب أفريقيا.

ألغيت هيئات المحلفين في عام ١٩٦٩ لأن نظام هيئة المحلفين الأبيض بالكامل كان يُعتبر ضارًا بالسود، لكن هيئة محلفين مختلطين كانت استحالة سياسية عندما ينقسم المجتمع بشكل خاص، إذن، قد تكون هيئة المحلفين العادلة بعيدة الاحتمال في الواقع، لذلك ربما في تلك البلدان حيث تكون من الممكن تنظيم محلفين غير متحيزين ومتماسكين نسبيا، يجب أن نسمح لهم، إذا أردنا فقط توضيح النقطة التي قد تكون فيها الاختلافات بين أفراد المجتمع، يمكننا أن نجمع سوية لتوزيع العدالة، إنه يجعل القناعة تعني شيئاً حقيقياً لأن الناس مسئولون عن الإدانة، وليس الدولة ببساطة المشاركة والعدالة النوعية. ([2])

حتى إذا قلنا أنه من الجيد أن يلعب كل فرد دورًا في إقامة العدل، فستكون هناك دائمًا أسئلة حول ما إذا كانت هيئة المحلفين ستضمن أعدل محاكمة ممكنة، هذا مصدر قلق طبيعي لأن واجب هيئة المحلفين إلزامي، ويمكن أن تستمر الحالات لأسابيع أو حتى شهور، ويمكن أن يكون القانون معقدًا بشكل مروع.

ومع ذلك، قد يحاول المحامون والقاضون تبسيط الأمور لهيئات المحلفين، وفي النهاية، فإن القضية هي أن العديد من المحاكمات المعقدة ستستمر لفترة طويلة وتتعامل مع قضايا تقنية وقانونية عالية، هناك سبب لديك للخضوع إلى الكثير من التدريب ليكون محام أو قاضي! وقد

---

[1]) د. أكرم نشأت إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة (دراسة مقارنة، دار ومطابع الشعب، بغداد، ١٩٦٥، ص ص١١٩-١٢٠ .

[2]) ممدوح محمد السيد فايد، مرجع سابق، ص١١٧ .ج

سخرت هيئة المحلفين التي تم رفضها في قضية فيكي برايس لعدم فهمها الكافي للقضايا بشكل كبير بأنها غبية للغاية لفهم القضايا المطروحة. ([1])

ومع ذلك، هناك بالتأكيد عنصرين مختلفين للنظر فيهما. أولاً، هل ستكون هيئات المحلفين قادرة على فهم العملية وتكون قادرة على مع المعلومات المقدمة إليهم؟ لقد قيل إن الأسئلة الجهلة فيما يبدو التي طرحتها هيئة المحلفين فيكي برايس تبين لهم أنهم يحاولون حقا التعامل مع القضايا المعقدة، وربما كانت بعض الأسئلة مجرد أعضاء هيئة المحلفين الذين يشيرون إلى شخص عنيد بشكل خاص مثل ما إذا كنت يمكن أن تعتمد فقط على الأدلة المقدمة في المحكمة).

يُطلب من هيئة المحلفين تحديد المسائل الواقعية بينما يتعامل القاضي مع مسائل قانونية، لذا فإن الفكرة هي أن هيئة المحلفين تحتاج فقط إلى فهم القضايا المعينة المقدمة إليها والتي يجب أن يكونوا قادرين على التوصل إلى قرار بشأنها. ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٠، وجدت دراسة أجرتها وزارة العدل أن ثلث أعضاء هيئة المحلفين فقط يفهمون تماما اتجاهات القاضي. وفي نوتنغهام، اعترف نصفهم تقريباً بعدم فهمهم على الإطلاق. ([2])

من الصعب معرفة ما إذا كان القلق بشأن استخبارات المحلفين قريبًا جدًا من التعصب أو القلق الحقيقي، وربما تقترح هذه الدراسة هذا الأخير. ويمكن اعتبار ذلك مجرد علامة على أن النظام معقد للغاية بالرغم من ذلك؛ هل نفضل فقط ترك العدالة للطبقة الوسطى؟

أصبح دور المحلف أكثر تعقيدًا بسبب التقنية الحديثة أما القضايا الثانية فهي ما إذا كان المحلفون يرغبون في الانخراط بشكل كامل في العملية – قد يشعرون بالملل، أو يعبرون عن الاضطرار إلى فقدان العمل، أو ببساطة لا يهتمون بالعدالة الحقيقية، وبدلاً من ذلك يرغبون في السماح لأحكامهم المسبقة بتحديد رأيهم قبل أن يبدؤوا أولاً، لهذا السبب لدينا ١٢ محلفًا. ([3])

إذا كان اثنان منهم على استعداد لإنفاق تجربة التزوير، فمن المؤمل أن يكون لديهم على الأقل النعمة الجيدة للاتفاق على النتيجة التي توصل إليها زملائهم المحلفين. ثانياً، في الواقع، سيشارك المحلفون بشكل عام في القضايا المطروحة.

إذا سألت أحد الأشخاص الذين قاموا بواجب هيئة المحلفين، فمن المحتمل أن يقولوا إنهم وجدوا أن عملية المداولة كانت في الواقع مليئة بالمناقشات المتعمقة للغاية وأن هيئة المحلفين كانت جادة في الوصول إلى الحكم الصحيح.

فمن الصعب ألا تأخذ الأمور على محمل الجد عندما تعلم أن لديك للعودة في الخارج ونقول للمتهم والمجني عليه و / أو أسرهم ما كنت قد قررت.

---

[1]) **فاضل دولان : مرجع سابق، ص٣٣.**

[2]) **د. محمد أبو شادي عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٤٠٤.**

[3]) **د. أكرم نشأة إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة**

يمكن عندئذ استخدام الأسئلة المطروحة في قضية فيكي برايس لإثبات مدى وضوح رغبة هيئة المحلفين في فهم المصطلحات التى كانوا يستخدمونها. من المهم أن نتذكر أنه عندما نفكر في المحلفين الملل أو المرتبكين، يتم التعامل مع العديد من المحاكمات في غضون أيام قليلة، أو أقصر. قد يكون لدينا مخاوف بشأن محاكمات التزوير التي استمرت لمدة عام والتي تتعامل مع الأدوات المالية المعقدة، ولكن هذا أبعد ما يكون عن القاعدة. يمكننا دائما أن نغير ببساطة المحاكمات التي لدينا هيئات محلفين – فقد تغير القانون على سبيل المثال في الآونة الأخيرة بحيث يتم استخدام هيئات المحلفين بشكل أقل انتظاما في قضايا التشهير. وليس لدينا هيئات محلفين في قضايا العقود؛ يحاول نظامنا القانوني حصر هيئات المحلفين في الحالات التي سيضيفون فيها إلى عدالة المحاكمة. ([1])

إن الحجج المذكورة أعلاه قديمة تقريبًا مثل محاكمات المحلفين، ويبدو أنها لم يكن لها تأثير كبير على المبدأ الأساسي القائل بأن كل شخص يستحق هيئة محلفين من أقرانه. ومع ذلك، فقد بدأت التغيرات التكنولوجية تسبب مشاكل قد تجعلنا نسأل كيف يمكن لنظام المحلفين أن يعمل في القرن الواحد والعشرين يمكننا أن نتساءل فقط كيف غالبا ما يتأثر قضية نسبيا على مستوى منخفض من قبل أحد أعضاء هيئة المحلفين أو اثنين إيجاد بهدوء إلى أن المتهم لديه.

سجل جنائي وببساطة جعل له أو لها القرار بناء على هذه الحقيقة يتعرض الشريط التقليدي للمحلفين الذين يبحثون بنشاط عن معلومات حول إحدى المحاكمات أو يقومون بإجراء تحقيقاتهم الخاصة، إلى ضغوط متزايدة الآن لأن الإنترنت تجعل من الممكن البحث عن جزء من تاريخ أي شخص على الأقل أو اكتشاف معلومات محددة عن الحالة التي قد تكون أصعب بكثير لمعرفة ما قبل الإنترنت، وسُجن ثيودورا دالاس لإخبار زملائه المحلفين بأنها اكتشفت على الإنترنت أن المدعى عليه قد أدين في السابق بالاغتصاب. كان يجب إعادة المحاكمة بسبب أنشطتها أيضاً، وهو ما يتسبب أيضا في المزيد من استهلاك الموارد لنظام العدالة. لقد جعلت المملكة المتحدة تحديدًا من غير القانوني للمحلفين إجراء أبحاث إضافية حول قضية ما عبر الإنترنت، مما يدل على وجود قلق حول القواعد التي سبق أن كانت غير واضحة وحقيقة أنه من المغري على الإطلاق القيام ببعض التحقيقات الإضافية عبر الإنترنت.

ومن الأمور التي تثير القلق بشكل خاص الحالات البارزة – عندما يمكن العثور على تكهنات جامحة بشأن قضايا معروفة على الإنترنت، من الواضح أن المحلفين يجب ألا يهتموا بأي شيء بخلاف ما يقال في المحكمة. ([2])

---

[1]) **د. احمد فتحي سرور: الإختبار القضائي (دراسة في الدفاع الإجتماعي)**

[2]) **فاضل دولان: مرجع سابق، ص٣٥-٣٧ .**

وكما هو الحال دائما، يمكن أن تكون الجوانب العملية بنفس أهمية المبادئ. قد نقرر أنه في الغالبية العظمى من الحالات، يعتبر استخدام هيئة المحلفين إضافة إلى النظام القانوني وأنه من الجيد أن يشارك المجتمع بشكل جماعي في إقامة العدل. ومع، ذلك فإنه يأخذ الناس من عملهم لفترات متواصلة والنظام يكلف المال. لا يدفع المحلفون في المملكة المتحدة وقت عملهم من قبل صاحب العمل، ولكنهم قادرون على المطالبة بمصروفات السفر والطعام بما في ذلك ٥,٧١ جنيه استرليني على الغداء في اليوم. ([1])

ومن الواضح أن تنظيم استدعاءات هيئة المحلفين يكلف أيضاً المال – في الطوابع البريدية إذا لم يكن هناك شيء آخر! – وغرف المداولات تجعل المحاكم أكبر، وبالتالي تتطلب أماكن أكبر مع ارتفاع تكاليف الأراضي أو الإيجار للمحاكم. ([2])

قد يبدو كل هذا وكأنه قرش بيني، وبالنسبة للكثيرين فإن تكلفة نظام هيئة المحلفين ليست ذات صلة لأن الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين أمر أساسي، ولكن بالنسبة لأولئك الذين تشكل التكلفة بالنسبة لهم عاملا مهما في النقاش، يجب علينا أن نسأل السعر الذي نحن على استعداد لدفعه مقابل هذا النظام ليس من غير المألوف أن يجلس في المحكمة لمدة أسبوعين دون أن يتم دعوته إلى الجلوس على القضية، لأسباب ليس أقلها عدد المحاكمات التي تم إلغاؤها في وقت قصير.

في كل جانب من جوانب هذا النقاش تقريبًا، التوازن بين ما إذا كانت مجموعة من المهنيين المدربين أكثر عرضة للوصول إلى الإجابة "الصحيحة" من مجموعة من الأفراد العاديين"، أو ما إذا كان هناك شيء أكثر أهمية على المحك حول من الأفضل وضعه ليكون مسؤولا عن العدالة. قد يقول البعض إن نظام هيئة المحلفين مهم لأنه يؤكد حقيقة أن القانون الجنائي يتعلق بالدولة والمجتمع وضع قواعد السلوك.

يجب تطبيق بعض عناصر هذه القواعد مثل المعقولية من قبل هذا المجتمع لكي يكونوا عادلين حقا، وأن يكون تعبيرا عن المجتمع أو الشعب وليس الحكومة لا ينبغي لنا أن نحمل معياراً قد لا يصل إليه معظم الناس، كما أن هيئة المحلفين هي طريقة جيدة لاختبار ذلك. جانب آخر، جزء كبير من الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين يجري إدخاله في الميثاق، هو أنه يجب أن نكون أو على الأقل قلقين بشأن القوة المفرطة للدولة. يجب على هيئة المحلفين منع القوانين التي يتم فرضها والتي لا يتفق عليها السكان. ([3])

---

[1]) **د. محمد أبو شادي عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٤٠٥ .**

[2]) **د. احمد فتحي سرور: الإختبار القضائي (دراسة في الدفاع الإجتماعي)، ص١٠٠ .**

[3]) **عبد الله درميش: إطلالة على القضاء الشعبي والتحكيم من خلال التجربة المغربية، ص١١٩ .**

تم إخلاء كليف بونتينغ من خرق قانون الأسرار الرسمية عندما كان يعمل كصحفي حاسم خلال الأزمة الأرجنتينية، على الرغم من توجيه هيئة المحلفين إلى أنه يجب عليهم إدانته والحالة التي تم توضيحها بوضوح، يمكن اعتبار خدمة هيئة المحلفين وسيلة لضمان مشاركة المجتمع في إقامة العدل، وأننا محميون بشكل جيد من الدولة.

نقطة البداية البديلة هي أن الإجابة "الصحيحة" هي الإجابة التي من المرجح أن تصل إليها مجموعة من الخبراء المدربين، نحن نتعامل مع حياة الناس هنا؛ ما إذا كان السجن مدى الحياة، أو العمل الذي يمكنهم القيام به في المستقبل أو حتى في بعض البلدان هل ستعهد بحياتك إلى أول ١٢ شخصًا يمرون بك في أحد الشوارع صباح يوم الإثنين؟ ألا نريد أن نتأكد من أن الأشخاص الأكثر مهارة الذين يمكننا إقناعهم بالمشاركة في عملية العدالة الجنائية يجب أن يكونوا هم الذين يتخذون هذه القرارات؟ هل يكفي أن يكون لهم دور في هذه العملية؟ قد نقول إن هيئة المحلفين، حتى مع واجباتها المحدودة المتمثلة في البت في الأسئلة المتعلقة بالواقع، تُمنح الكثير من السلطة، فليس عليها أن تشرح أسباب قراراتها. لذلك قد يقول البعض إنه عندما نتعامل مع حياة الناس، وليس فقط مع المتهمين، ولكن أيضًا جميع الضحايا المستقبليين المحتملين، يجب علينا دائما إعطاء الأولوية لإجراء هذه الدعوة بشكل صحيح في ضوء القانون الحالي.

من غير المحتمل أن تحصل على شخصين يبدآن من هاتين الفرضيتين للاتفاق على نظام قانوني جنائي نموذجي، حتى وإن كانا قد يساومان على هيئة محلفين تتألف في الغالب من أشخاص عاديين" مع خبراء لإرشادهم خلال العملية. ستكون هناك دائمًا جدل حول مدى الرغبة في وجود نظام ما يترك قرارات حاسمة لعدد قليل من الأشخاص العاديين، وبالتالي ربما يكونون أغبياء أو كسالى أو متحيزين، ومع ذلك يمكن أن يكون البديل بديهيا في مثل هذه المصطلحات المهينة – تاركا تلك القرارات الحاسمة لمجموعة تتكون بشكل كبير من أوكسفورد، من الطبقة المتوسطة أو البيضاء، أو على الأقل من الرجال المتعلمين من الجامعة بدون تجربة "العالم الحقيقي" (انظر انهيار التركيبة السكانية القضائية هنا) .([1])

ومع ذلك، قد يكون الأهم من ذلك هو تذكر أن الأمثلة التي قدمتها ستكون معروفة لأي شخص ينظر بجدية إلى هذه المسألة من منظور المملكة المتحدة. في معظم الحالات، فإن الرجال الغاضبين الإثني عشر هم في الواقع مجموعة من الأشخاص يمثلون المجتمع الذين يأخذون دورهم في إدارة العدالة على محمل الجد. ([2])

---

[1]) **د. احمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، مرجع سابق،ص٢١٦ .**

[2]) **نبيل إسماعيل عمر: عدم فاعلية الجزاءات الإجرائية، مرجع سابق، ص١١-١٢ .**

في مطلع الألفية الأخيرة في عام ١٠٠٠ بعد الميلاد، عندما لم تكن العوالم العلمانية والدينية للمجتمع الغربي منفصلة بشكل واضح، لم يتم بعد زرع بذور نظام هيئة المحلفين لدينا. معظم الاتهامات بارتكاب مخالفات جنائية في إنجلترا، حيث كانت هيئات المحلفين في البداية في القرن الثالث عشر، أدت إلى المحاكمة عن طريق المحنة النتيجة التي يعتقد أنها تمثل التدخل الإلهي، تم حل النزاعات المدنية – على سبيل المثال، حول الممتلكات – عن طريق المعركة أو في بعض الأحيان من خلال تصريحات الأصدقاء والأقارب. ([1])

مع اقتراب عام ٢٠٠٠، تتوفر محاكمات أمام هيئة محلفين في الولايات المتحدة لجميع المدعى عليهم الجنائيين الذين يواجهون إمكانية السجن، وإلى المتقاضين في معظم القضايا المدنية باستثناء النزاعات العائلية. ومن المفارقات، أن هيئة المحلفين ذبلت" في إنجلترا، حيث ألغى البرلمان هيئات المحلفين في معظم أنواع القضايا المدنية وحصر تواجدهم في جرائم أقل جنائية.([2])

يقدر الأمريكيون اليوم الفضائل الإيجابية العديدة في نظام هيئة المحلفين لدينا. تساعد هيئة المحلفين في الحفاظ على القيم الديمقراطية. هيئة المحلفين هي جزء أساسي من إجراءات الحماية السليمة التي تضمنها وثيقة الحقوق هيئة المحلفين هي الوصي على ثقة الجمهور وصوت قيم المجتمع داخل نظام قانوني يسيطر عليه المحامون والقضاة. ([3])

ومع ذلك، فإننا نسمع أيضًا العديد من الانتقادات حول هيئات المحلفين من الناحية العملية، تتجاهل هيئات المحلفين تعليمات القاضي أو القانون نفسه عند الوصول إلى الحكم. إن هيئة المحلفين تعرف الكثير عن قضية من الدعاية الإعلامية لتتمكن من إصدار حكم عادل، أو أن هيئة المحلفين لا تعرف إلا القليل، وهي غير قادرة على فهم القضايا في القضايا المعقدة.

أخيراً، يتقلص عدد كبير من الأميركيين من واجبهم المدني من خلال السعي إلى تجنب خدمة المحلفين.

ثانياً: اختيار لجنة التحكيم:

في القرن العشرين أصبح تجمع هيئة المحلفين الذي يتم من خلاله تعيين المحلفين الفعليين واختيارهم أكثر تمثيلاً للتنوع العنصري والعرقي والجنسي في أمريكا . هذا لم يحدث بسهولة، ولكن. وقد نتج عن ثلاثة تعديلات دستورية التاسع عشر، حق المرأة في التصويت، الدورة الرابعة والعشرون، إلغاء ضريبة الاقتراع ؛ و ٢٦، صوت ١٨ سنة ؛ قانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٤ (القضاء على اختبار معرفة القراءة والكتابة من أجل التصويت) ([4])، والقوانين اللاحقة التي تتحدى

---

[1]) **ممدوح محمد السيد فايد بدر : نظام المحلفين (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص١٥ .**

[2]) **علي راشد القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، مرجع سابق، ص١١١ .**

[3]) **فرد إبراهام تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين، مرجع سابق.**

[4]) **د مجيد حميد العنبكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، مرجع سابق، ص١٦٥ .**

مختلف ممارسات اختيار المحلفين كما نتج عن إلغاء بعض الإعفاءات القانونية للخدمة واستخدام رخصة القيادة، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من بنوك البيانات لاستكمال قوائم تسجيل الناخبين. تبعا لذلك، فإن هيئات المحلفين اليوم تشبه إلى حد كبير الوجوه العديدة لأمريكا. في حين نادرا ما خدمت النساء في هيئات المحلفين في أوائل القرن، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال في هيئات المحلفين. وبطريقة أبطأ، فإن الأميركيين الأفارقة وغيرهم من الأشخاص الملونين قد تمكنوا من الدخول إلى بركة هيئة المحلفين وصندوق المحلفين في قاعة المحكمة ومع ذلك يكثر الجدل. ([1])

خلقت المحاكمات الجنائية رفيعة المستوى الانطباع بأن اختيار هيئة المحلفين طويل للغاية ويتلاعب به محامون يسعون لاختيار محلفين "ودودين". في الحالات العادية، يتهم المدعون العامون في بعض الأحيان باستخدام تحديات قطعية لاستبعاد الأميركيين الأفارقة من هيئات المحلفين، وهي ممارسة وجدتها المحكمة العليا الأمريكية غير دستورية في قضية (باتسون ضد كنتاكي في عام ١٩٨٦).([2])

أولا : في الولايات المتحدة الأمريكية:

استغرق الأمر من الولايات المتحدة بعض الوقت للاعتراف بالحق في هيئة محلفين في جميع القضايا الجنائية والدولية أو الفيدرالية والجناية أو الجنحة، ولكن الوضع الحالي للقانون هو أن التعديل السادس لدستور الولايات المتحدة يضمن محاكمة أمام هيئة محلفين لأي شخص يواجه عقوبة محتملة بالسجن لمدة ستة أشهر على الأقل. وعلى نحو مختلف، لا يحق للمدعى عليهم المحاكمة أمام هيئة محلفين بسبب جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة أقل من ستة أشهر، أيضا في معظم الدول لا يمنح الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين للقاصرين في إجراءات جنوح الأحداث.

تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية للمحاكمة أمام هيئة المحلفين في أنها تعمل كوسيلة للتحقق من سلطة الادعاء غير المقيدة، يتمتع المدعون العامون بكمية هائلة من القوة عندما يقررون ما إذا كانوا سيوجهون اتهامات إلى أحد المتهمين بجريمة، وما هي التهم الموجهة إليه.

ومع ذلك، يجب عليهم اتخاذ قرار فرض هذا على فهم أن مجموعة من الأفراد، غير معروفين تمامًا لهم، سيحددون قضيتهم بعد تقديم الأدلة، وعادة لا يرغب المدعون في إضاعة الوقت والموارد في اتهامات غير معقولة أمام هيئة محلفين لتقييم قضيتهم.

وهناك قوة أخرى لهيئات المحلفين وهي أنه إذا قرر القضاة كل قضية، فقد يثير عددا من المخاوف بشأن العدالة في العملية القضائية. على سبيل المثال، قد يكون القضاة المعينون مدينون بالسياسة والأشخاص الذين عينوهما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتأثر رأي القضاة المنتخبين من

---

[1]) د. محمد أبو شادي عبد الحليم نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣ .

[2]) انظر قرارات هيئة المحلفين الرئيسية في المحكمة العليا الأمريكية، ص٤٦٣ .

قبل الرأي العام في قضية معينة من ناحية أخرى، لا يتم تعيين المحلفين، بل يعملون بدلاً من ذلك في هيئة المحلفين كجزء من واجباتهم المدنية في الحالات التي يثقل فيها الرأي العام بشدة على جانب واحد، يمكن أيضًا احتجازهم لتقليل مقدار التأثير الذي تمارسه الجماهير أو وسائل الإعلام على مسألة معينة. ([1])

ومن ناحية أخرى، فإن المحلفين هم أشخاص عاديون يُطلب منهم أحيانًا فهم المفاهيم القانونية المعقدة وتطبيق هذه المفاهيم على الحالة في متناول اليد، دون ترك العواطف تسد عملية صنع القرار إنها ليست مهمة سهلة، ويمكن أن تستغرق وقتا طويلا جدا، لا سيما في الحالات التي تنطوي على جرائم خطيرة بسبب كل من الوقت وتعقيد بعض الأمور، ليس من المستغرب سماع قصص عن المحلفين نائمين أو عدم الاهتمام طوال المحاكمة.

ثانيا: في انجلترا:

إن أقرب أشكال نظام المحلفين في إنجلترا بالكاد تشبه هيئة المحلفين الحديثة لأقرانهم. في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كانت النزاعات المدنية والجنائية تتم تسويتها بشكل عام من خلال المعارك أو المحن (على سبيل المثال، مطالبة المتهم بإغراق يده في الماء المغلي لمعرفة ما إذا كان مصابًا) وذلك على افتراض أن الله سيتدخل نيابة عن الحق أو الأبرياء بحلول الوقت الذي منعت فيه البابا إنو سنت الثالث التورط الكهنوتي في المحن – وبالتالي أخذ عقيدتهم المقدسة – في عام ١٢١٥، كان نظام هيئة المحلفين في مكانه في نورمان بإنجلترا. في هذا النظام، اختارت محكمة الملك اثني عشر شخصا للإدلاء بشهاداتهم حول ما يعرفونه عن وقائع القضية أو طبيعة الأطراف المعنية على مر القرون التالية، تحول دور هيئة المحلفين، حيث تولى المحلفون دور الشهود بشكل تدريجي في هيئة المحلفين "الحاضرين" ثم قدموا حكمًا نهائيًا بالذنب أو غير مذنب.([2])

شجع الصراع المتأصل في هذين الدورين البرلمان الإنجليزي في عام ١٣٥٢ على تمرير قانون يسمح للمحلفين بإصدار حكم على الذنب مقابل البراءة يتم استبعادهم إذا كانوا قد قدموا أدلة في نهاية المطاف، عندما تم إحضار الشهود للإدلاء بشهاداتهم، لم يكن من المتوقع أن يعرف المحلفون حقائق القضية، بل أن يحددوها هيئة المحلفين، أصبحت هيئة المحلفين أداة للمستعمرين لتأكيد الأفكار والمبادئ الجديدة، خاصة في حالات النزاع مع التاج. ([3])

---

[1]) **د. احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، فكرتها ومذاهبها وتخطيطها، مرجع سابق، ص٤٩ .**

[2]) **د . محمد أبو شادي عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٣١٤-٣١٥**

فاضل دولان: المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.

[3]) **D. Lynn Hazelwood and John C. Brigham ،The Affects of Joror Anonymity on Jury Verdicts ،Law & Human Behavior 22. No. 6 (1998): 695-713**

في العقود التالية، جاء دور هيئة المحلفين وعملية اختيار هيئة المحلفين في طليعة النقاش العام، وأقرت عدة ولايات تشريعا يتعامل مع اختيار هيئة المحلفين من أجل إحباط محاولات البريطانيين لتكديس هيئات المحلفين مع الموالين، بعد الثورة الأمريكية، كان ينظر إلى هيئات المحلفين على أنها ذات أهمية أكبر.

كتب توماس جيفرسون: "لقد دعوت إلى اتخاذ قرار، ما إذا كان من الأفضل إغفال الناس في الإدارة التشريعية أو القضائية.. أود أن أقول إنه من الأفضل تركهم خارج التشريع. إن تنفيذ القوانين أكثر أهمية من صنعها".([1])

ثالثاً: إلغاء لجنة التحكيم:

يُطلب من هيئات المحلفين تحديد الحقائق و اتباع "القانون" للوصول إلى الأحكام، كما يأمرهم قضاة المحاكمة بذلك، ومع ذلك، وكما هو الحال في الماضي، يتهم المحلفون في بعض الأحيان بإتباع إراداتهم الخاصة بدلاً من تطبيق القانون على وقائع القضية المعنية – وهي ممارسة يشار إليها باسم "إبطال" هيئة المحلفين". إن إلغاء هيئة المحلفين ليس جديدا، مثل هانس و يذكرنا فيدمار : لقد أبطلت هيئات المحلفين "القانون الدموي" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في إنجلترا، والذي سمح بإعدام العوام لسرقة الخبز ؛ قوانين الرقيق الهاربة لأمريكا لعام ١٨٥٠، والتي أدين بموجبها المتخلفون عن العبودية بتهمة مساعدة العبيد للهروب؛ وقوانين المنع من ١٩٢٠م.([2])

وفي الأونة الأخيرة استهدفت هيئات المحلفين سلوكيات الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى في نظام العدالة ومحاكمة OJ Simpson الجنائية. على سبيل المثال، لاحظ المراقبون أنه في محاكمة جرائم القتل التي ارتكبها العقاقير في واشنطن العاصمة، ماريون باري، ربما استخدمت هيئات المحلفين قوتهم في الحكم لإرسال رسالة إلى الشرطة بدلاً من معاقبة المتهمين.

إلغاء لجنة التحكيم المستندة إلى العرق هو مثير للجدل بشكل خاص. هل يجب على المحلفين الأميركيين من أصل أفريقي التصويت لصالح تبرئة المتهمين، على سبيل المثال، في قضايا المخدرات إذا كانوا يعتقدون أن إنفاذ وملاحقة قوانين حيازة المخدرات قد يكون أكثر حدة بالنسبة للسود مقارنة بالبيض؟ يقول معظم الباحثين القانونيين لا، ولكن بعض الباحثين القانونيين الأميركيين الأفارقة، مثل بول بتلر من جامعة جورج واشنطن، يقترحون أن المحلفين يجب ألا يدعموا القوانين الظالمة اليوم، كما رفضوا في بعض الأحيان القيام بذلك في أوقات سابقة في دراسة تجريبية تاريخية في عام ١٩٦٦، وجد كالفن وزيزل أن القضاة وهيئات المحلفين في القضايا الجنائية يتفقون عادة على ما ينبغي أن يكون عليه الحكم. ٥ ولكن في ٢٠ في المئة أو نحو ذلك

---

[1]) **عزمي عبد الفتاح: التزام القاضي في تحقيق مبدأ المواجهة، دار المطبوعات، الكويت، ١٩٨٧، ص١٨٠ .**

[2]) **د. محمد أبو شادي عبد الحليم نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، مرجع سابق، ص٢٩ .**

من الحالات التي اختلف وكانت هيئة المحلفين أكثر عرضة بكثير لتبرئة من القاضي كان يمكن أن يكون.

وسواء كانت هذه النتيجة ستظل صالحة اليوم، بالنظر إلى ارتفاع معدل جرائم العنف ونزوع القضايا الأكثر خطورة إلى المحاكمة، فإننا لا نعرف من المتوقع أن يتبع المحلفون القانون، ولكن أيضًا لتحقيق العدالة من خلال دمج قيم المجتمع وخبراتهم بسبب أضواء وسائل الإعلام المعاصرة على المحاكمات رفيعة المستوى وخصوصية المحلفين الشخصية، هناك قلق متزايد بين بعض المحلفين حول حياتهم بعد المحاكمة، بما في ذلك المخاوف من الاضطراب والتهديد لسلامتهم ورفاهيتهم. هناك أيضا قلق متزايد من أن المحلفين سيتحدثون إلى الصحافة، ليس فقط بعد، بل وحتى أثناء المحاكمة، ورداً على ذلك بعض القضاة بمنح المحلفين المحتملين ومنحهم عدم الكشف عن هويتهم. ([1])

مع ذلك ينادي دعاة حرية التعبير بما في ذلك المنظمات الإعلامية، بأن مثل هذه الممارسات تقوض مبدأ التعديل السادس الراسخ بأن التجارب يجب أن تكون علنية، إنهم قلقون من أن هيئات المحلفين التي تقرر مصير مواطنيهم في حين أن الخصوصية في سرية (السرية) لن تكون مسئولة عن أحكامهم أو ستصدر الأحكام بشكل مختلف، وقد اتهم محامو الدفاع الجنائي على سبيل المثال بأن هيئات المحلفين المجهولين هم أكثر عرضة لإدانة المتهمين، وهي تهمة تدعمها نتائج أبحاث محاكاة المحلفين.

علاوة على ذلك يرى بعض المنتقدين عدم الكشف عن هوية المحلفين كخطوة أولى نحو قاعة محكمة مغلقة، هل ستتم حماية هوية الشهود بشكل روتيني؟ لأنهم بالفعل في المحاكمات التي تنطوي على الجريمة المنظمة في المستقبل، سوف يسعى القضاة إلى الحفاظ على النظام وتوظيف المحلفين، والانتهاء من المحاكم، إغلاق المحاكم في كثير من الأحيان؟ هذه القضايا الصعبة حول تشغيل النظام القانوني لا يمكن حلها بسهولة، كما أنها ليست جديدة تماما. ([2])

على سبيل المثال، نشرت وسائل الإعلام أسماء وأرقام هواتف أعضاء هيئة المحلفين في قضية قتل سام شيبارد في الخمسينيات من القرن الماضي، بينما شجعت أيضًا المواطنين المحليين على استدعاء المحلفين للتعبير عن آرائهم أثناء المحاكمة التي لم يتم فيها احتجاز هيئة المحلفين.

---

[1]) **د مجيد حميد العنبكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، مرجع سابق، ص١٦٦ .**

[2]) **د. احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، فكرتها ومذاهبها وتخطيطها، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦ .**

رابعاً: خدمة لجنة التحكيم:

خدمة المحكمين هي أحد عناصر المشاركة المدنية التي أظهر الأمريكيون ازدواجيتها. فالنجاح البطيء في إدماج النساء والأشخاص الملونين في هيئات المحلفين يحكي قصة واحدة فقط عن هيئة المحلفين في أميركا القرن العشرين. ([1])

وهناك قصة مختلفة، وعكس ذلك، هي عدم رغبة الكثيرين في العمل لدى هيئات المحلفين، وقد وجد في الدراسات الحديثة أنه في الولايات القضائية الحضرية ٢٠ في المائة أو أكثر من المواطنين الذين يتلقون استدعاء المحلفين يخفقون في إبلاغ المحكمة عن الخدمة المحتملة.

قد يكون هناك مجموعة متنوعة من الأسباب الشخصية المتعلقة بذلك، عادةً ما يتقاضى المحلفون مبلغًا صغيرًا من المحاكم، وقد يخدمون في محاكمات طويلة تستمر لأسابيع أو حتى شهور، وفي حالات نادرة قد يتم احتجازهم، أي يتم نقلهم إلى فندق بعيدًا عن عائلاتهم ومجتمعهم خلال المحاكمة والمداولات. ([2])

كثير من المهن، بما في ذلك المهنيين وأصحاب الأعمال الصغيرة، غالبا ما تمنح إعفاءات أوتوماتيكية من الخدمة، إما عن طريق قانون الولاية أو في الممارسة العديد من الشركات تثني موظفيها عن العمل في هيئات المحلفين. ووجدت دراسة حديثة أن أكثر من ٥٠ في المائة من الموظفين الذين يكسبون أقل من ٤٠٠٠٠ دولار سنوياً لن يتم دفع أجورهم خلال خدمة المحلفين ٧ حيثما يحدث ذلك، قد تكون النتيجة عدد غير متناسب من الأشخاص المتقاعدين، والشباب، والعاطلين عن العمل الذين يخدمون في هيئات المحلفين. ومن التجاعيد الأخرى على المشاركة المدنية أن بعض الناس يخفقون في التسجيل للتصويت فقط من أجل تجنب خدمة المحلفين؛ ومع ذلك، فمن المحتمل أن يكون هذا أقل نجاحًا نظرا لقوائم المصادر الموسعة المستخدمة لتطوير مجمعات المحلفين.

سعت الإصلاحات لمعالجة هذه المشاكل وغيرها من أجل تعزيز صورة أكثر إيجابية لخدمة المحلفين وتشجيع المشاركة على نطاق أوسع. ([3])

وقد اعتمدت العديد من الولايات القضائية يوم واحد، حيث يتم رفض المحلفين الذين لم يتم اختيارهم لمحاكمة في اليوم الأول من ظهورهم في قاعة المحكمة اعتمدت بعض الولايات، بما في ذلك نيويورك في عام ١٩٩٥، تشريعات تزيد من تعويض المحلفين وتقلل من احتمالية عزل المحلفين كما ألغت نيويورك العديد من الإعفاءات التلقائية، مما سعى إلى تقليل الأعباء وزيادة

---

[1]) **د . محمد أبو شادي عبد الحليم: المرجع السابق، ص ٣١٦ .**

[2]) **D. Lynn Hazelwood and John C. Brigham, op.cit, p.716 .**

[3]) **فاضل دولان: المرجع السابق، ص٥٠ .**

خبرة الخدمة بين عدد أكبر بكثير من الناس مثل عمدة مدينة نيويورك رودولف جولياني الذي شغل منصب مقرر هيئة المحلفين في قضية مدنية.

تشير الدراسات الاستقصائية الأخيرة لتصورات الأميركيين عن النظام القانوني إلى استمرار الدعم لنظام المحلفين والثقة به. ([1])

ومع ذلك، وبينما ندخل قرنًا جديدًا مليئًا بالتغيرات الثقافية والتكنولوجية، فإننا سنواجه مجموعة متنوعة من العقبات غير المتوقعة لنجاح هيئة المحلفين الأمريكية، سنحتاج إلى أن نكون حذرين ومبتكرين فى حل هذه القضايا لضمان استمرارية "هيئة المحلفين".([2])

إن هيئة المحلفين للنظراء هي حجر الزاوية لمبدأ التمثيل الديمقراطي المنصوص عليه في الدستور الأميركي. إنها تقدم للمواطنين الأمريكيين وسيلة لتشكيل حكومتنا كمحلفين وحماية لنا كمتهمين في قضية دنكان ضد لويزيانا، أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ قضية تمدد الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين من لائحة الحقوق الفيدرالية إلى الولايات، وكتب القاضي بايرون وايت أن "توفير المتهم له الحق في أن يحاكم أمام هيئة محلفين له أعطاه الأقران ضمانة لا تقدر بثمن ضد المدعي العام الفاسد أو الغاضب" وضد القاضي المطيع والمنحاز أو الغريب. ([3])

مع مرور الوقت، ساعدت المحكمة العليا على ضمان أن تكون هيئة المحلفين عادلة وتمثيلية من خلال حظر ممارسة استبعاد غير البيض والنساء من خدمة المحلفين، مما يحد من صلاحيات المحامين في استبعاد الأفراد من هيئات المحلفين أثناء عملية الاستعباد، والتوسع الضمانات ضد التأثيرات الخارجية على هيئة المحلفين بالنظر إلى إدارة العدالة قبل ظهور نظام هيئة المحلفين، والتاريخ المبكر لهيئات المحلفين، وتطور هيئة المحلفين الحديثة في الولايات المتحدة، يرى المرء الدور الرئيسي لهيئة المحلفين في ضمان العدالة والثقة العامة في العدالة.

---

[1]) عزمي عبد الفتاح: التزام القاضي في تحقيق مبدأ المواجهة، مرجع سابق، ص١٨١ .

[2]) علي راشد القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، مرجع سابق، ص١١٩ .

[3]) د مجيد حميد العنبكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، مرجع سابق، ص١٦٨ .

الخلاصة

يرى الباحث أنه على الرغم من استخدام هيئات المحلفين في حوالي ٥ في المئة فقط من جميع القضايا الجنائية والمدنية، إلا أنها تعتبر أداة أساسية للعدالة في الولايات المتحدة الآن كما كان الحال عندما طالب أندرو هاملتون بدور موسع لهيئة المحلفين في عام ١٧٣٢، وتعمل هيئة محلفين من أقرانهم فحص هام في الحالات التي يخشى فيها المدعى عليه من أن نظام العدالة المحلية قد يكون ضده تحيز، أو في قضايا فساد قد يتورط فيها الجهاز القضائي نفسه. ومن المفترض أن تكون هيئة المحلفين التي تضم الأميركيين الأفارقة أكثر قدرة على فهم ظروف المتهم الأمريكي من أصل أفريقي الذي يدعى أنه استهدف من قبل الشرطة، تماماً كما ستكون هيئة المحلفين التي تشمل النساء أكثر قدرة على فهم تجربة امرأة متهمة الاعتداء على الزوج المسيء.

كما تمكن هيئات المحلفين الأميركيين من الحفاظ على دور نشط في حكومتهم. تمنح خدمة هيئة المحلفين الأفراد خبرة مباشرة في النظام القانوني، مما يساعد بدوره في توليد الدعم له. بعد زيارة الولايات المتحدة في عام ١٨٣١، لاحظ توكوفيل في الديمقراطية في أمريكا أن نظام هيئة المحلفين الأميركيين يساهم في نقل روح القضاة إلى عقول جميع المواطنين" وتثقيف المواطنين حول القانون.

المراجع

- احمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- احمد فتحي سرور: الإختبار القضائي (دراسة في الدفاع الإجتماعي)، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، فكرتها ومذاهبها وتخطيطها، دار النهضة العربية، القاهره، ١٩٧٩.
- أكرم نشأة إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة، دراسة مقارنة، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٥.
- أكرم نشأت إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة (دراسة مقارنة، دار ومطابع الشعب، بغداد، ١٩٦٥.
- حسن النيداني الأنصاري: القاضي والجزاء الإجرائي في قانون المرافعات، طا، دار المعارف، بيروت، ١٩٩٩.
- حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية بدون دار نشر، ٢٠٠٦.
- دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ .
- السيد يس: السياسة الجنائية المعاصرة (دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعي)/ دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٣.
- عبد الله درميش: إطلالة على القضاء الشعبي والتحكيم من خلال التجربة المغربية، بدون دار نشر، ٢٠٠٩.
- عزمي عبد الفتاح: التزام القاضي في تحقيق مبدأ المواجهة، دار المطبوعات، الكويت، ١٩٨٧.
- علي راشد: القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
- فاضل دولان: القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١١.
- فرد إبراهام تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين، مقال منشور في مجلة (أي جورنال يو أس أي)، عدد تموز / يوليو ٢٠٠٩.
- مجيد حميد العنبكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، بدون دار نشر، ب ت، ص ١٦٤.
- محمد أبو شادي عبد الحليم نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف في الإسكندرية، ١٩٨٠.

- المستشار الليبي نظام المحلفين بين التأييد والمعارضة، منتدى الشؤون القانونية، ٢٠١٣.
- ممدوح محمد السيد فايد بدر : نظام المحلفين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ١٩٧٠.
- نبيل إسماعيل عمر : عدم فاعلية الجزاءات الإجرائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة الطبع.

المراجع الأجنبية

1. Blackstone (W): commentaries on the Laws of, London, 1811, Book3, p.348 .
2. D. Lynn Hazelwood and John C. Brigham, op.cit, p.716 .
3. D. Lynn Hazelwood and John C. Brigham ،The Affects of Joror Anonymity on Jury Verdicts ،Law & Human Behavior 22. No. 6 (1998): 695-713